

(١٥)

الرقم : 29/1/13
التاريخ : 2010/5/3
ASSEMBLY DECISION - JOCM - 13/5/2010

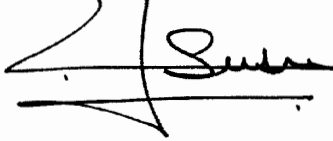
معالي الدكتور بسام الساكت الأكرم
رئيس هيئة الأوراق المالية المحترمين

الموضوع: محضر اجتماع الهيئة العامة العادي للشركة

تحية واحتراما،
لاحقا لكتاب الشركة رقم (25/1/13) المؤرخ في 2010/4/19 المتعلق باجتماع الهيئة العامة العادي
للشركة المنعقد بتاريخ 2010/ 4/19،
نرفق طيا نسخة عن محضر وقائع الاجتماع المشار إليه أعلاه موقعا حسب الأصول.
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

المدير العام

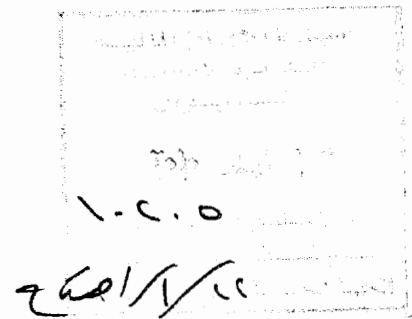
سالم ميخائيل صوصو



(١١)

الانترنت
ليو
حب

٥/١٣



بناء على دعوة من رئيس مجلس إدارة شركة مصانع الإسمنت الأردنية المساهمة العامة المحدودة وفقاً للمادة (144) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 واستناداً لأحكام المادتين (169 و 171) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 والمادتين (26 و 29) من النظام الداخلي للشركة، تم عقد اجتماع الهيئة العامة العادي لمساهمي شركة مصانع الإسمنت الأردنية في فندق حياة عمان في الساعة الثانية عشر من بعد ظهر يوم الاثنين الموافق 2010/4/19 لبحث الأمور التي وردت في الدعوة الموجهة للسادة المساهمين لحضور هذا الاجتماع .

ترأس الجلسة معالي السيد عبد الله الخطيب / رئيس مجلس إدارة الشركة، وحضر الاجتماع السيد برهان عكروش مندوب مراقب عام الشركات.

وبعد أن رحب السيد رئيس الجلسة بالسادة الحضور، أعلن السيد مندوب مراقب عام الشركات توفر النصاب القانوني من المساهمين حيث بلغ عدد الحاضرين (75) مساهماً يحملون (44,348,894) سهماً أصالة و (38) مساهماً يمثلون (200,589) سهماً وكالة ما مجموعه (44,549,483) أي ما نسبته (73,703%) من أسهم ورأس مال الشركة البالغ (60,444,460) سهماً/ ديناراً، كما أعلن اكتمال النصاب القانوني المتعلق بحضور مجلس الإدارة وذلك بحضور أربعة أعضاء لهذه الجلسة وكذلك حضور مدققي حسابات الشركة السادة شركة ارنست اند يونج، كما أضاف بأن الشركة قامت بالإعلان عن الدعوة في وسائل الإعلام وأن الاجتماع قانوني بكل ما يصدر عنه، ثم أعلن السيد رئيس الجلسة افتتاح الجلسة في تمام الساعة الثانية عشر والربع ظهراً وتعيين السيدة هانية العسلي كاتبة للجلسة والسيد عباس النعيمات والسيد علاء الدبعي مراقبين .

ثم قام السيد رئيس المجلس بتلاوة الأمور الواردة على جدول الأعمال ليتم النظر فيها من قبل الهيئة وهي كالتالي :

1. تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 2009/4/8.
2. سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2009 والخطة المستقبلية والمصادقة عليها.
3. سماع تقرير مدققي حسابات الشركة عن عام 2009 .
4. مناقشة حسابات الشركة وميزانياتها عن عام 2009 والمصادقة عليها وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.
5. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتخصيص مبلغ (39288899) دينار كأرباح صافية توزع على المساهمين بنسبة (65 %) من القيمة الاسمية للسهم.
6. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
7. انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2010 وتحديد بدل أتعابهم.
8. أية أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها بجدول الأعمال وتدخل في نطاق أعمال الاجتماع العادي للهيئة العامة على أن يقتصر إدراجها في جدول الأعمال بموافقة عدد من المساهمين لا يقل عن 10 % من الأسهم الممثلة في الاجتماع .

وفيما يلي وقائع الجلسة :

أولاً- قررت الهيئة العامة بالاجتماع حصر ثلاثة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 2009/4/8 بالقرارات الواردة به فقط وتمت التلاوة.

ثانياً- تم اقتراح دمج مناقشة البنود الثاني والرابع والخامس من جدول الأعمال من قبل السيد المساهم محمود الحياوي ووافقت الهيئة العامة على هذا الاقتراح بالاجماع.

ثالثاً- تلا السيد وضاح البرقاوي ممثل ارنست اند يونج / مدققو حسابات الشركة تقريرهم عن أمور الشركة وحساباتها وميزانيتها عن عام 2009 وتم إقراره من قبل الهيئة العامة.

رابعاً- أشار السيد رئيس الجلسة الى انه قد تم توزيع تقرير مجلس الادارة على كافة السادة المساهمين وتم البدء بمناقشة البنود الثاني والرابع والخامس من جدول الأعمال.

تحدث السيد المساهم د. عبد الله المالكي معرباً عن فرحه بالنجاح الذي حققته الشركة في العام 2009 في ظل الظروف الاقتصادية السائدة مقدماً الشكر للسادة أعضاء مجلس الادارة والعاملين في الشركة على هذا الانجاز ثم قام بتوجيه الاسئلة التالية :

فيما يخص بند الارباح المدورة البالغة 89 مليون دينار أي أنها تتجاوز رأس المال، ما هي مهمة هذه الارباح المدورة وما هو مصيرها؟

ما سبب ارتفاع مخصصات حوافز انتهاء الخدمة الى 11 مليون دينار وهل نجحت الشركة بتخفيف العمالة الزائدة؟

بالنسبة لبند نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك والذي ارتفع الى 61 مليون في نهاية عام 2009 مقارنة مع 34 مليون في نهاية 2008 ، ما هي حاجة الشركة لهذه السيولة النقدية العالية؟

يلاحظ انخفاض الارباح بالمقارنة مع السنة الماضية، ماذا يفهم من هذا الانخفاض؟ هل هو أمر عارض لظروف السوق أم سيصبح ظاهرة؟

ما هو مصير مصنع الفحيص وهل سيتم التوصل الى حل حاسم بهذا الشأن أم هو قدر الشركة وقدر المجتمع المحلي في الفحيص؟

ثم قام المساهم محمد رياض بندقي بالتعقيب فيما يخص بند الارباح المدورة مقترحاً زيادة رأس المال وتوزيع اسهم مجانية على المساهمين.

ثم قام السيد رئيس المجلس بالاجابة عن تساؤلات السيد المساهم عبد الله المالكي اعلاه فأوضح ان الارباح المدورة هي أولاً وآخراً حقوق مساهمين محفوظة لهم واثى بدوره على جهود الادارة لحسن تناولهم امور ادارة الشركة في ظل تحديات الظروف الاقتصادية وقدم المنافسة التي شهدتها العام 2009.

واضاف الرئيس قائلا انه من واجب الشركة التحوط للمرحلة المقبلة في ظل التحديات الحالية موازنة ما بين مصلحة مساهميها والعاملين فيها (من قدوم للمنافسة المحلية وازدياد الطاقة الانتاجية في الأردن الى ما يقارب الثلاث أضعاف، وضغط الطلب لسادة الاسمنت والازمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على الوضع الاقتصادي الاردني) وأوضح ان من

الخطوات التي اتخذتها الشركة في هذا السياق هو تبنيها لبرنامج حوافز انتهاء الخدمة الاختياري لغايات خفض عدد العمالة لديها لما في ذلك من مصلحة للسادة المساهمين وأن بمقابل أثبت هذا البرنامج نجاحه في السنوات الماضية، فاستفاد العاملون من التعويض المجزي الذي يتضمنه البرنامج بالإضافة الى منحهم مبلغ 10000 دينار (مشروع منح الدعم) و اضاف ان الشركة ومن هذا المنطلق كانت قد ارتأت ان يتم أخذ مخصصا اضافيا لهذا المشروع.

وفيما يخص موضوع الزيادة في النقد في نهاية عام 2009، أوضح السيد الرئيس ان موضوع النقد وسيولة الشركة موضوع متحرك مشيرا الى وجود الحاجة في ظل المنافسة لاجراء ترتيبات مالية جديدة مع التجار.

وفيما يخص مصنع الفحيص اشار السيد الرئيس الى الاحتفال الذي اقيم في مصنع الفحيص بتاريخ 4/15/2010 بمناسبة عدة مشاريع بيئية منها زراعة حديقة داخل المصنع وان الشركة تتبنى في هذا المجال رؤية جلالة الملك فيما يخص حق المواطن بالعيش ببيئة نظيفة مضيفا ان هذا ما تسعى اليه الشركة دائما.

واوضح ان الشركة تقدر الازعاج الذي تسببه اي منشأة صناعية للمناطق من حولها وان الشركة حريصة على نوعية حياة المواطنين في كل من بلدي الفحيص وماحص المجاورتين للمصنع وللتين شهدتا توسعا كبيرا بعد انشاء المصنع وأكد ان الشركة مفتوحة فيما يخص التوصل لحل دائم يرضي جميع الأطراف ولكن يحفظ حقوق المساهمين مذكرا ان للشركة ما يقارب الثلاثون الف مساهم من الأردنيين منهم مؤسسة الضمان الاجتماعي التي تمتلك ما يقارب خمس رأس مال الشركة والشريك الاجنبي لافارج.

وفيما يخص وضع النقد في نهاية العام 2009 أوضح السيد المدير العام ان هذا الارتفاع كان نتيجة لتحسين راس المال العامل في الشركة كما تحدث السيد المدير العام عن الأرباح المدورة وأشار الى الخيارين المتاحين وهما الرسملة وزيادة نسبة التوزيع موضحا ان ما من فائدة من الرسملة ناهيك عن كلفتها العالية وفيما يخص التوزيع أوضح ان التدفق النقدي متغير ولا يسمح وضع الشركة النقدي بذلك اذ تختلف سيولة الشركة حاليا عنها في نهاية عام 2009.

كذلك تحدث السيد المدير العام عن مخصص الحوافز موضحا المبادئ التي تعتمدها شركة لافارج فيما يخص التعامل مع موظفيها وأضاف ان هذا البرنامج الاختياري قد افاد العديد من العاملين الذين استطاعوا تأمين مستقبلهم من خلال مبلغ التعويض المجزي ومنحة الدعم بالإضافة الى انعكاساته الايجابية على الشركة من حيث خفض كلفة الرواتب.

تحدث السيد المساهم زيدان السكارنة عن نسبة الارباح الموزعة بواقع 65% مشيرا الى انها قليلة جدا.

قام السيد المساهم فارس حويل بطرح الأسئلة التالية: هل قامت الشركة عند تطبيقها لبرنامج الحوافز باختيار الموظفين من غير اصحاب الكفاءات؟ ما هو موقف الشركة من استيراد مادة الكلنكر من السعودية واثرها على وضع الشركة التنافسي وما موقف الجهات الرسمية من هذا الموضوع؟

اجاب السيد الرئيس فيما يخص نسبة التوزيع موضحا ان مجلس الادارة يمثل المساهمين وبالتالي فان المجلس ومن واقع مسؤوليته تجاه حقوق ومصلحة السادة المساهمين قد اخذ بعين الاعتبار التوازن الدقيق بين قدرة الشركة على التوزيع ومصالح الشركة المستقبلية وما من شك ان نسبة 65% هي من افضل النسب التي تم توزيعها مقارنة مع الشركات الكبرى الاخرى في الأردن ثم استطرد قائلا انه ليس من المعقول ان تقوم الشركة بالاستدانة لكي تتمتع بسيولة أعلى وأنه الآن وفي هذه المرحلة نطلب من السادة المساهمين دعمهم للتعامل مع اوضاع السوق المستجدة.

اجاب السيد المدير العام عن سؤال السيد المساهم فارس حويل حول برنامج الحوافز موضحا ان البرنامج اختياري وان الشركة من خلال تنفيذها لهذا البرنامج تقوم بدراسة الوظائف التي لم يعد لها حاجة بالنسبة للهيكل التنظيمي للشركة وان اختيار الموظفين يتم على هذا الأساس مضيفا انه من الممكن ان يتم الاختيار ايضا على اساس اداء الموظف مؤكدا على انه سياسة الشركة تقضي بالمحافظة على الموظفين الأكفاء.

واجاب السيد المدير العام عن سؤال السيد المساهم فارس حويل حول موضوع الكلنكر فاشار الى ان الشركة ترحب بالمنافسة العادلة الا ان الكلنكر المستورد من السعودية مدعوم فيما يخص الطاقة موضحا ان طن الفيول تصل تكلفته في السعودية الى 25 دولارا للطن بينما تصل الى 500 دولارا للطن في الأردن وأضاف ان الشركة تقدمت لمعالي وزير الصناعة والتجارة بطلب لدراسة موضوع استيراد الكلنكر واثره على الصناعات الوطنية مشيرا الى ان الموضوع ما زال قيد البحث لدى الوزارة.

عقب السيد المساهم احمد ابو جيسار على موضوع استيراد الكلنكر مشيرا الى مسؤولية الحكومة الحفاظ على الصناعات الوطنية.

قام السيد المساهم محمد عزمي زوربا بالتقدم بالشكر والتقدير لمجلس ادارة الشركة ولكل العاملين بها على عطائهم المنقطع النظير لما وصلت اليه الشركة من نتائج مرضية حافظا على مصلحة مساهميها وخدمة للاقتصاد الوطني والتي تعتبر رافدا اساسيا له، كما اشاد بجهود الشركة فيما يخص دعم المجتمع المدني، كما واشاد بتجربة الشراكة مع شركة لافارج التي اضافت بعدا نوعيا على اداء الشركة، ثم قام بطرح الاستفسارات التالية :

انخفاض مصاريف التمويل من مليونين في عام 2008 الى ستمائة الف في عام 2009 شيء ايجابي لكن متى يتم الانتهاء من هذه المصاريف؟

ما هو الاثر المالي على الشركة جراء قيامها باستيراد بأخرتين من الاسمنت في عام 2009 كما هو وارد في التقرير المالي؟

هل الشركة قادرة على المنافسة؟

هل من جديد لدى الشركة فيما يخص موضوع استخدام الغاز في صناعتها؟

تحدث السيد الرئيس عن المنافسة وقال ان الشركة ترحب بالمنافسة لما لها من اثر ايجابي على السوق المحلي مضيفا الى انه من الضروري ان تتوفر شروط العدالة وموضحا ان الشركة لا تطلب الحماية بل تدعو الى المنافسة العادلة.

وعن استفسار السيد المساهم محمد عزمي زوربا فيما يخص الباخرتين اجاب المدير العام بان الشركة قامت باستيراد ما مقداره 28 ألف طن من الاسمنت تلبية لحاجة السوق المحلي واستجابة لطلب وزارة الصناعة في حينه مضيفا انه لم يكن لهذه الأمر أي اثر مالي ايجابي على الشركة.

فيما يخص تكلفة التمويل اجاب نائب المدير العام للشؤون المالية السيد سمعان سمعان ان تقدير الشركة في المرحلة المقبلة بانها ستكون بحاجة ماسة لتوفير النقد خاصة وان الشركة قد شرعت بتغيير طبيعة المبيعات (حيث تتم بعض المبيعات حاليا بالذم) مما يشكل عامل ضغط على السيولة النقدية لدى الشركة. كما اضاف فيما يخص انخفاض مصاريف التمويل لعام 2009 مقارنة بعام 2008 ان المبلغ المرصود يمثل صافي القيمة الحالية لقروض الاسكان والسيارات لموظفي الشركة وذلك تطبيقا لاحد معايير المحاسبة الدولية -والتي تتطلب قياس هذه القروض بالكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية- حيث كانت بداية التطبيق في العام 2008 ومنذ ذلك الحين تنخفض القيمة.

فيما يخص موضوع الغاز اجاب السيد الرئيس موضحا ان الشركة مستمرة بمتابعة الموضوع لغايات تفعيل اتفاقية استخدام الغاز مع شركة الفجر المصرية وعزا عدم تنفيذ بنود تلك الاتفاقية لعدم كفاية الكمية التي تقوم الجهات المصرية بتزويد المملكة بها حيث ان كامل الكميات الواصلة للمملكة حاليا يتم توريدها لتوليد الكهرباء.

فيما يخص قدرة الشركة على المنافسة اجاب السيد الرئيس موضحا ان الشركة لديها الخبرة والقدرة والطواقم المؤهلة التي تمكنها من المنافسة الا ان من الطبيعي ان يأخذ المنتج الجديد المطروح من قبل المنافسة مكانته في السوق وفي هذا السياق اكد السيد الرئيس على ضرورة ان تكون المنافسة عادلة للجميع كما وأشار السيد الرئيس في هذا السياق أيضا الى ضرورة التحوط لهذه المرحلة من خلال الأرباح المدورة والتدفقات النقدية.

- ثم تم اقتراح إغلاق باب النقاش والمصادقة على الميزانية العمومية وعلى تقرير مجلس الإدارة والخطة المستقبلية وتمت التتية على ذلك ثم وافقت الهيئة العامة على هذا الاقتراح ووافقت الهيئة العامة بالإجماع على كل من البندين الثاني والرابع والمتعلقين في تقرير مجلس الإدارة والميزانية العمومية للشركة والخطة المستقبلية لها وذلك عن السنة المالية المنتهية في 2009/12/31 وكذلك على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وعلى توصية مجلس الإدارة بتخصيص مبلغ (39288899) دينار كأرباح صافية توزع على المساهمين بنسبة (65%) من القيمة الاسمية للسهم.

- ثم عرض السيد رئيس المجلس البند السادس من جدول الأعمال وهو انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لسبعة مقاعد من أصل سبعة ولمدة أربعة سنوات من تاريخه وقام السيد المساهم عبد الله المالكي بترشيح السادة شركة لافارج لأربعة مقاعد والسادة مؤسسة الضمان الاجتماعي لمقعدين والسيد عمر بدير لمقعد واحد.

واتنى السادة المساهمون على هذا الترشيح بالاجماع وحيث انه لم يتم ترشيح أحد غيرهم أعلن السيد مراقب الشركات فوزهم بالتزكية.

- هذا وفيما يخص بند مدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2010 وتحديد بدل أتعابهم قام السيد المساهم المساهم محمد العناسوه بترشيح السادة شركة ارنست ويونج لتدقيق حسابات الشركة للعام 2010 وبما أنه لم يتم ترشيح أي مدقق خارجي آخر من قبل الهيئة العامة فقد فاز السادة ارنست ويونج بالتزكية ليكونوا مدققي حسابات الشركة لعام 2010 كما تم تفويض مجلس الإدارة من قبل الهيئة العامة بتحديد أتعابهم .
- وحيث انه لا توجد أية أمور أخرى فقد شكر كل من السيد رئيس الجلسة والسيد مندوب مراقب عام الشركات السادة الحضور على تعاونهم وأعلن السيد برهان عكروش مندوب مراقب عام الشركات اختتام الجلسة في الساعة الواحدة والرربع ظهرا

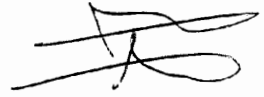
مديرة الدائرة القانونية

هانية وليد العسلي

كاتب الجلسة

مندوب مراقب عام الشركات

برهان عكروش



معالي رئيس مجلس الإدارة

عبد الله الخطيب